بيان الخطأ العريض

في دعوى من نَسَب الإمام ابن قدامة

إلى عقيدة أهل التفويض

كتبه

بدر بن علي بن طامي العتيبي

[طبعة منقحة مزيدة]

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، وَصلَّى اللهُ وَسلَّمَ على نبيِّنَا محمَّد وَعَـلى آلِـهِ وَصـحْبِهِ أجمعين .

أما بعد:

فَهَذِه رسالةٌ كتَبْتُها إلى بَعضِ الفُضلاء عندما رأيتُ جِدالاً دارَ بيـنهم حـول عقيدةِ الإمامِ الحافظ أبي محمد ابن قُدامة رحمه الله تعالى.

فادّعى أحدُهم: أنَّه مفوّضٌ لا يُعد من أهل السُنَّة.

وقال الآخر: بل هو مفوّضٌ ولا يُخرجُه تفويضُهُ من أهلِ السُنَّة.

وكلامها على طرفٍ من الخطأ، فقلتُ:

إنّ عقيدةَ التفويضِ مِنْ أبْشَع العقائد وأشنعها، ويسميها أهل العلم "عقيدة التجهيل" لأنها تَنسب النَّبيَّ ﷺ والصـحابةَ رضي الله عنهم إلى الجهِـل بآيـاتِ الله عـز وجـلَّ وصفاتِه، وعدمِ الدرايـة بمعانيهـا، وهـذا يَـنْقُض قـول مـن قـال: «إنَّ وصـفه بالتفويضِ لا يخرجه عن مسمى أهلِ السُنَّة» كيف وقد قال آخر: «لا يخرجه عن كونه إمام من أئمتهم؟».

ولا شك أن عبارةَ ابن قُدامة رحمه الله فيهـا مـدخل للاسـتنكار؛ ولكـنْ لا يجوز لأحدٍ أن يَنْسبه إلى التّفويضِ لِما دَلّت عَليـه مـواطن أُخـرى في "عقيدتـه" وكتبه الأخرى وما فيها من بيانٍ لحُسْنِ معتقده.

وَعَلى هذا فَكيف الجوابُ عمَّا حصل في مقدِّمَتِها مما يوهم تفويض؟

الجواب ومن الله أسأل الرشد والصواب:

أنَّ ابن قدامة عندما ذكر في مقدمة كتابه: أصول أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات قسمها إلى قسمين:

القسم الأول: في قوله: «**كلُّ ما جاء في القرآن، أو صحّ عن المصطفى ﷺ من صفاتِ الرحمن وجب الإيمان به**، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له: بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل» .

والقسم الثاني: قال عنه: «**وما أشكل من ذلك** وجب إثباته لفظاً، **وترك التعرض لمعناه**، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقليه -وضرب له مثالاً بالنزول والرؤية- ثم قال: وما أشْبَه ذلك نؤمن بها ونصدق بها بلا كيف **ولا معنى**».

فلدى ابن قدامة قاعدتان في الأسماء والصفات:

[١] **قاعدة كُلِّيَة**؛ عند قوله: ««**كل ما جاء في القران، أو صحّ عن المصطفى عليه السلام**»، بإجراء الصِّفات على ما عليه أهل السنة قاطبة من غير تحريف ولا تكييف، ولا تعطيل ولا تمثيل.

[٢] **قاعدة استثنائية**؛ عند قوله: «**وما أشكل من ذلك**»، وهي قاعدة عند بعض أهل السنة -كما سيأتي- بالكفِّ عمّا أشكل من باب الصفات.

إذا عُلِم ذلك؛ فليُعْلم أنَّ أهل السنة حصل بينهم خلافٌ في تحقيقِ معاني بعض الصفات، وهو ما يُعبَّر عنه بمسألة: «**صِفَاتِ الفعلِ الَّلازم**» **للرَبِّ** سبحانه وتعالى كـ: الإتيان والمجيء والنزول والرؤية.

فهل يلزم من معرفة معنى النزول والمجيء ونحو ذلك أن يخلو من الله مكانه الأول؟ أم يُفوَّض الأمر لله؟ أم يقال لا يخلو؟

هذه ثلاثة مذاهب وكلُّها لأهل السنة، ولكلِّ قولٍ مِنْهَا أصحاب:

[١] فقال **بعدم لزوم الخلوِّ ونحوِه** ؛ جمهورُ أهلِ السنة ومنهم: حماد بن زيد والإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم، فاللازم إنما يلزم المخلوق، والله ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١].

[٢] ونَصَرَ أبو القاسم عبدالرحمن ابن مِنْده: **ثبوت الخلو والانتقال** لأنّ إثبات معنى النزول والمجيء لا يتحقق إلا بإثبات هذا اللازم، وردّ على من أنكر ذلك، وهو مذهب ابن حامد وطائفة.

[٣] وذهب التميميُّ -من أصحاب الإمام أحمد- وابن بطه وعبدالغني المقدسي وجماعة إلى السكوت، وهو ظاهر مذهب ابن قدامة أيضاً.

فأصل ابن قدامة هو السكوت والاحتياط الشديد في كلّ مسألة محدثة لم يتكلم بها أحدٌ من السلف لا نفياً ولا إثباتاً، فلا ينفي ولا يُثبت، كقولِهِ في مسألةِ خلودِ أهلِ البدعِ في النَّار بين من قال بتخليدهم في النار، ومن نفى ذلك، وفي رسالته اللطيفة إلى فخر الدين الحرّاني يقول: «وإنما نهيت عَنِ الْكَلام فِيهَا من الجانبين إثباتا أَوْ نفيا، كَفّاً للفتنة بالخصام فِيهَا، واتباعا للسنة فِي السكوت عَنْهَا، إذ كانت هذه المسألة من جملة المحدثات، وأشرت عَلِي من قبل نصيحتي

بالسكوت عما سكت عَنْهُ رَسُول اللهﷺ وصحابته، والأئمة المقتدى بهم من بعده».

إلى أن قال: «أنا أوافق أئمتي فِي سكوتهم، كموافقتي لَهُمْ فِي كلامهم، أقول إِذَا قَالُوا، وأسكتُ إِذَا سكتوا، وأسير إِذَا ساروا، وأقف إِذَا وقفوا، وأحتذي طريقهم فِي كُل أحوالهم جهدي، ولا أنفرد عَنْهُم خيفة الضيعة إِن سرت وحدي[1]» من "ذيل طبقات الحنابلة" (٣/ ٣٢٧-٣٢٨).

وهذا يدلُّ على أصل مذهب الإمام ابن قدامة؛ وهو السكوت في مثل هذه المسائل التي يقع فيها الخلاف بين أهل السنة، ومنها مسألة صفات الفعل اللازم.

وقد أطال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى الكلام حول مسألة أفعال الرب اللازمة في "مجموع فتاويه" (٥/ ٣٧٥-٣٩٦) ومثله (١٦/ ٣٩٣-٤٣٩) ومواطن أخرى فلتراجع، ولله الحمد والمنّة أن هذا التوجيه مما قررته مراراً وتكراراً في عامة دروسي لهذا الكتاب، والله هو الهادي إلى سواء السبيل .

ومن الأدلة على سلامته من عقيدة التفويض أنَّ في "عقيدته" وغيرها من مؤلفاته في السنة ما ينقض اتهامه بالتفويض؛ فما هو السبيل بعد ذلك:

إطلاق التفويض عليه مطلقاً؟ أم تبرئته مطلقاً والاتجاه للاعتذار؟ أم الجمع بين المذهبين؟

---

[1] وما أجملها من كلمة: «**أخاف الضيعة إن سرت وحدي**» أي إذا قلتُ قولاً لم يسبقني إليه أحدٌ من أهل السنة.

فيقال: يُقدَّر للعلماء الأفاضل توجيهاتهم، وخاصة من حمَلَ كلامه على معنى أهل السنة في أن معنى قوله: «**بلا كيف ولا معنى**» أي بلا كيف نعلمه ولا معنى غير المعنى الذي جاء به القران والسنة ولغة العرب.

وممن نصّ على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال في "درء تعارض العقل والنقل" (٢/ ٣١) موضحاً ما نقله ابن قدامة عن الإمام أحمد: «بلا كيف ولا معنى» : «أي لا نكيفها **ولا نحرفها بالتأويل فنقول: معناها كذا،** ولا نرد منها شيئا ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كان بأسانيد صحاح ولا نرد على الله قوله ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ليس كمثله شيء».

بل فَسَّرهُ شيخ الإسلام بتفسيرٍ أتَمّ في قوله في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٣٦٣-٣٦٤): «والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم الذين جعلوا لفظ التأويل يعم القسمين، يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: «ولا كيف ولا معنى» **ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها!** وكلامُ أحمد صريحٌ بخلاف هذا في غير موضع، وقد بَيَّن أنه إنما يُنكر تأويلات الجهمية ونحوهم، الذين يتأولون القرآن على غير تأويله وصنف كتابه في "الرد على الزنادقة والجهمية" فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: «معنى هذه الآية كذا» والمكيفون يثبتون كيفية؛ يقولون: «إنهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب» فنفى أحمد قول هؤلاء وقول هؤلاء؛ قول المكيفة

الذين يدعون أنهم علموا الكيفية، وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون معناه كذا وكذا» انتهى المراد.

ويقول الشيخ سليمان بن عبدالله في شرح كلام الإمام كما في "المسائل والرسائل النجدية" (٤/ ١٥٥): «لا نُكيفها ولا نحرّفُها بالتَّأويل، فنقول: معناها كذا».

و أما حَمْلُ هذا الكلام والنقل عن ابن قدامة على التفويض مطلقاً، ومن ثَمّ وصفه بأنَّه مفوّض: فَهَذا مِنْ أغْرَب ما يُقال ويُسمع؟ وقد جانب قائلُه الصواب؛ و إلاّ فماذا يصنع الناقد بتقرير الحافظ ابن قدامة رحمه الله تعالى لعقيدة أهل السنة في عقيدته تلك، وفي كتابه "المناظرة في القران" وكتاب "العلو وفوقية الله" وغيرها، ونقله لمقالات أهل السنة والإثبات، وما هو معلوم عنه عند أهل السنة من بعده من الاستقامة على السنة، واعتماد أقواله؟

فهل يكون من يرى عقيدة التفويض ديناً له يعتقد علو الله عز وجل علواً **حقيقياً، وفوق** خلقه **فوقيّة حقيقة**، ويؤلّف في ذلك كتاباً يتناقله ويَنقل منه العلماء جيلاً بعد جيل؟

وكيف يكون مفوضاً وقد قال في "اللمعة" بعد ذلك: «فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعدلت رواته، نؤمن به، ولا نرده ولا نجحده ولا نتأوله بتأويلٍ يخالف **ظاهره** ..»، وقوله: «**يخالف ظاهره**» دل على أن للكلام معنىً ظاهراً معلوماً لا يجوز حمل الكلام على غيره، وقد قال في كتابه "ذم التأويل" (ص٤٥) كما سيأتي ذكره: «**وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه**».

وكيف يكون مفوضاً وهو يثبت كلام الله عز وجل، ويوضح معناه «**بالحرف والصوت**» وهذا من أثقل الأمور على أهل التجهم والتفويض، حتى صنّف فيها أبو نصر السجزي رسالته المشهورة في الحرف والصوت.

وقد ذكر ذلك الإمام أبو محمد ابن قدامة في كتابه "اللمعة" وأفرد الكلام حول كلام الله عز وجل بكتاب مفرد!

وعَقَد في كتابه "إثبات صفة العلو" (ص٩٠): «باب ذكر الأخبار الواردة بأن الله تعالى **فوق عرشه**».

وهذا كلامٌ يسلخ تهمة التفويض، فالمفوضة لا يفهمون للاستواء معنىً، مقابل تأويل الجهمية بأن معناه الاستيلاء، وأهلُ السنَّة على هُدىً وصراطٍ مستقيمٍ أبقوه على ظاهره الذي يفهمه العربي؛ من أن الله ﴿**اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾ تعني: علا وارتفع فوقه.

ولو كان ابن قدامة مفوضاً لم يحتجَّ بما رواه في كتابه "إثبات صفة العلو" (ص١٨٥) عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله قال: «من لم يقرَّ بأن الله على عرشه، **قد استوى فوق سبع سماواته**، فهو كافرٌ بِهِ، يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه».

وكذلك ما ذكره فيه أيضاً (ص١٧٠) بإسناده إلى محمد بن أبي عمرو بن وهب، قال: سمعت شداد بن حكيم يذكر عن محمد بن الحسن في الأحاديث: «**إِنَّ اللهَ يَهْبِطُ إلى سَمَاءِ الدُّنْيَا**» وَنَحْوِ هَذا من الأحاديث: «إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات، فنحن نرويها، ونؤمن بها، ولا نفسرها».

فماذا يفهم ابن قدامة وكلّ عربي من «النـزول» و«الهبـوط»؟ ألـيس فهمهـم هذا تفسيراً واضحاً ظاهراً بمجرد قراءة لفظهِ، لا يحتاج إلى تفسيرٍ يسوق الذهن إلى معنىً بعيدٍ؟!

ثم إن كان حقاً ما يقال بأنَّ الإمام ابن قدامة مفوِّضٌ، فما الـذي أعـلا كِفَّـة ميزانه عند أهل السنة والأثر؟! فالمفوضة –أهل التجهيل– من أقبح الطوائـف وأشنعها جرماً.

فإن قيل: بأن كلامه فيه إيهام بالتفويض؛ قيل الإيهـام أمـرٌ نسـبي، ويدفعـه معرفة مذهب الإمام وباقي كلامه، وقد نقل عـن غـيره –كـأبي عبيـد والإمـام أحمد– ما فيه إيهام أيضاً على فهم المعارض، فما باله يوصف بالتفويض وأولئـك لا يوصفون به؟

فإن قيل: بأن كلام أولئك يُفسّر بعضه بعضاً، قيل: وكذلك ابن قدامة.

كيف وكلام ابن قدامة واضحٌ في تقسيم الصفات إلى قسمين بقولـه: «**ومـا أشكل من ذلك**» وهذا للتبعيض والتخصيص.

وأهلُ السنة في أصل دينهم يطلقون مـا وصـف الله بـه نفسـه، ووصـفه بـه رسـوله ﷺ، ولا يـذكرون لـوازم الإطـلاق إلا عنـد خصـام أهـل البـدع بهـا، فيتكلمون بالحق على تلك المذاهب الثلاثة المذكورة، وكلها لا تنافي أصل إثبات الصفة، فهم متفقون في أن الله ينزل حقيقة، ولكن الكلام في إعمال اللازم، بـين الالتزام به، أو عدم ذلك، أو السكوت، ومذهب ابن قدامة هو الثالث، ولـيس هذا من التفويض المذموم.

تتمة:

واللفظ المذكور من قول الإمام أحمد: «**لا كيف ولا معنى**» هو من رواية حنبل بن إسحاق، وكامل لفظه فيما رواه الخلال قال: أخبرني علي بن عيسى أن حنبلا حدثهم، قال: سألتُ أبا عبدالله عن الأحاديث التي تروى: «**أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا**» و«**أن الله يضع قدمه**» وما أشبه هذه الأحاديث، فقال أبو عبد الله: «نؤمن بها، ونصدق بها **ولا كيف ولا معنى**، ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه ولا حدّ ولا غاية، ليس كمثله شيء».

نقل ذلك ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص٢٢) والذهبي في كتاب "العرش" (١/ ٢٥٨) وغيرهم.

وحنبلُ بن إسحاق وإن كان من خاصة من ينقل مذهب الإمام أحمد ويروي عنه، إلا إنه انفرد برواياتٍ في الاعتقاد عن غيره، مما جعل أصحاب الإمام أحمد يختلفون بين توجيه كلام الإمام أحمد بما يوافق مذهبه المعلوم، أو القول بأن حنبل قد غلط في نقله، والثانية طريقة أبي إسحاق بن شاقلا، نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى" (٥/ ٣٩٩)(١٦/ ٤٠٥).

ونقل ابن أبي يعلى في "الطبقات" (١/ ١٤٣) عن الخلال؛ قوله: «قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية، **وأغرب بغير شيء**، وإذا نظرتَ في مسائله شبهتَها في حسنها وإشباعها وجودتها بمسائل الأثرم».

وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٥٢) : «له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرد، ويُغرب».

وقد عُرض عليّ قولٌ هو من الوجاهة بمكان في تأويل هذا الكلام عن الإمام أحمد، وهو أن يقال بأن المراد بقوله: «**بلا كيف ولا معنى**» أي لا نسأل عن الكيف، ولا عن معنى ما أشكل من ذلك.

فصل

ثم بعد كتابة هذه الورقات، وقفتُ على ورقةٍ غيرِ منسوبةٍ لأحد ذكر فيها كاتبها جملاً من كتاب "ذم التأويل" لابن قدامة؛ وزعم أنها تُثبت نسبة التفويض إليه.

فنقل قول ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص١١): «ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها **ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها** ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، **وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها**.

وقال بعضهم -ويروى ذلك عن الشافعي رحمة الله عليه-: «آمنت بما جاء عن الله على مراد الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ».

وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه **ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموه..**».

وليس في هذا من مذهب المفوضة شيءٌ، بل هو صريحٌ في الإثبات على منهاج أهل السنة جزاهم الله عنا خيرا، فقد قال: «**ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها** ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، **وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها**».

ففي قوله: «**ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها**» هو كلام الأئمة من قبل، والمراد إبطال التأويل بتوجيه معنى النص إلى معنىً يخالف الظاهر، فهذا يدلّ على أن لنصوص الصفات عنده معانٍ ظاهرة منها، يفهمها العربي حين يقرأها، فإنها يثبت النص على هذا الظاهر، مع اعتقاد عدم التمثيل، ولذا قال بعد ذلك: «**ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين**».

فهنا جمع بين الأصلين العظيمين عند السلف:

[١] الإقرار بقوله: «**ولا تفسير ولا تأويل يخالف ظاهره**» فيكون أقرّ بما جاء عن الله على مراد الله لا على تأويلات المبطلين.

[٢] الإمرار؛ بقوله: «**ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين**».

وقوله في آخر كلامه رحمه الله: «**وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها**» أي لم يخرجوا عمَّا أراد الله تعالى بها، فليس معنى الرد غياب المعنى عن إدراكنا، وإنما المراد بالرد: أخذ المعنى من الله ورسولهﷺ لا من أهل التأويل، كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾ [النساء: ٥٩] فنحن نَرد إلى الله ورسوله لنعلم ونزيل النزاع لا لنجهل دين الله تعالى، وخطاب الشارع، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ [النساء: ٨٣] فكذلك نرد إلى الله والرسولﷺ وأولي العلم لنعلم مراد الله تعالى على وجهه لا على ما يريد المبطلون الجاهلون.

فعليه فالرد له معنيان:

أولهما: ردُّ المراد إلى صاحبه؛ وهذا يكون في حقائق المعاني والدِّلالات، فالله تعالى لن يخاطبنا بما لا دلالة ولا معنى له، والمعنى: اطلبوا الحق فيه من الله ورسولهﷺ، ولن يجد طالب الحق أهدى وأحكم وأبين من كلام الله وكلام رسولهﷺ.

والثاني: ردّ الكيفية والكُنْه؛ وهذا مما استأثر الله تعالى به من علم الغيب.

والرد الأول هو من «العمل بالمحكم» والردّ الثاني هو من «الإيمان بالمتشابه» ونصوص الصفات يجتمع فيها المحكم والمتشابه، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

والسلف ينصون في عقائدهم على منع التفسير ولا يريدون بذلك تجريد النصوص من المعنى، وإنما مرادهم إقصاء التأويل على خلاف الظاهر، **وذلك لاكتفاء نصوص الصفات بظاهرها عما يُظهر معناها**، ولذا دأب الأئمة في كُتُبِ أخبار الصفات على ذكرها اكتفاءً بذلك، كما كان النبيﷺ يتلو على الصحابة القرآن، ويعلمهم السنة والحكمة، ولم يفسّر شيئاً من ذلك اكتفاءً بدلالة الظاهر على مراد الله تعالى.

فمن النصوص على منع تفسير أخبار الصفات:

ما روى البيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/ ١٩٨) عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في كلامه عن باب الصفات: «الباب الذي يروي فيه الرؤية، والكرسي موضع القدمين، و«**ضَحِكَ ربُنا**» و«**أين كان ربُّنا**» فقال: «هذه أحاديث صحاح، حملها أهل الحديث، والفقهاء، بعضهم عن بعض، وهي

عندنا حق، لا شك فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف يضحك؟ قلنا: **لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره**»[1].

وقد نقله ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص٢٠) وينظر "العرش" للذهبي (٢/ ٣٠٣)، وما أجمل قول الذهبي في "العلو" (ص١٧٣) معلقاً على هذا: «وَقد ألف كتاب غَرِيب الحَدِيث، وَمَا تعرض لأخبار الصِّفَات بتفسيرٍ، **بل عِنْده لَا تَفْسِير لذَلِك غير مَوضِع الْخطاب للعربي**، وَالله تَعَالَى أعلم».

فتأمل قوله: «**غير موضع الخطاب للعربي**» أي الصافية من تأويلات أهل الكلام.

وهذا كقول أبي إسماعيل الهروي في طريقة أهل السنة: «**لا نفسرها نجريها عربية** كما وردت» نقل هذا شيخ الإسلام في "التسعينية" (٣/ ٩٩٢).

وقبله قول الإمام أحمد في "الرد على الجهمية والزنادقة" (ص١١٨) عن غنى أخبار الصفات عن التفسير: «**فهذه نصوص بلسان عربي مبين، لا يحتاج إلى تفسيرٍ، هو مبين بحمد الله**».

ويقول عثمان بن سعيد الدارمي في "نقضه" (١/ ٢٢٢) في معرض ردّه على بشر المريِّسي: «نحن لا نكيف هذه الصفات لا نكذب بها كتكذيبكم، **ولا نفسرها كباطل تفسيركم**».

---

[1] وفيه أيضاً دلالة على أن السلف يعدون التكييف تفسيراً، لأنه قال: «ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف يضحك؟ قلنا: لا نفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره»، فعد أبو عبيد التكييف تفسير، وقال: «لا نفسر هذا»، فيكون من معاني قولهم: «لا تفسّر» أي لا تُكيّف.

ونقل الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٢٤) عن الدارمي أيضاً قوله: «لا نكيف هذه الصفات، ولا نكذب بها، **ولا نفسرها**».

وروى اللالكائي (٣/ ٤٨٠) عن محمد بن الحسن، في الأحاديث التي جاءت: «**إن الله يهبط إلى سماء الدنيا**» ونحو هذا من الأحاديث: «إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات، **فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها**».

وقال الإمام الترمذي في "جامعه" (٤/ ٦٩٢): «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: «تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟» وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت **ويؤمن بها ولا تُفسَّر** ولا تتوهم ولا يقال: كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه».

ويقول ابن سريج إمام الشافعية في زمانه عن أخبار الصفات فيما نقله عن ابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص٦٢): «نقبلها، ولا نردُّها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين، ولا نزيد عليها، ولا ننقص منها، **ولا نفسرها**، ولا نكيفها، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية، ولا نشير إليها بخواطر القلوب، ولا بحركات الجوارح، بل نطلق ما أطلقه الله عز وجل، ونفسر ما فسره النبيﷺ، وأصحابه، والتابعون، والأئمة المرضيون من السلف المعروفين بالدين والأمانة، ونجمع على ما أجمعوا عليه، ونمسك عما أمسكوا عنه، **ونسلم الخبر الظاهر، والآية الظاهر تنزيلها، لا نقول بتأويل**

المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الإيمان بها واجب، والقول بها سنة، وابتغاء تأويلها بدعة».

ومن جنس ذلك أيضاً قول البربهاري في "عقيدته": «وكل ما سمعت من الآثار شيئا لم يبلغه عقلك نحو قول رسول اللهﷺ: «**قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن عز وجل**» وقوله: «**إن اللهَّ ينزل إلى سماء الدنيا**» و«**ينزل يوم عرفة**» و«**ينزل يوم القيامة**» و «**أن جهنم لا يزال يطرح فِيهَا حتى يضع عليها قدمه جل ثناؤه**» وقول اللهَّ تعالي للعبد: «**إن مشيت إلي هرولت إليك**» وقوله: «**خلق اللهَّ آدم عَلَى صورته**» وقول رسول اللهَّ ﷺ : «**رأيت ربي فِي أحسن صورة**» وأشباه هَذِهِ الأحاديث: «فعليك بالتسليم والتصديق **والتفويض** والرضا، **ولا تفسر شيئا من هَذِهِ بهواك فإن الإيمان بهذا واجب فمن فسر شيئا من هَذَا بهواه ورده فهو جهمي**، ومن زعم أنه يرى ربه فِي دار الدنيا فهو كافر بالله عز وجل». نقلها ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" (٢/ ٢٣) وطُبعت عدة طبعات.

فتأمل كيف أمر بالتفويض! ولا يريد بذلك المعنى المذموم للتفويض بـ«تعطيل اللفظ من معناه» وإنما مراده: «تفويض الكُنْه والكيفية إلى الله» وقوله: «**ولا تفسر شيئا من هَذِهِ بهواك**» هو التأويل المذموم الخارج من محض الهوى، وأما تأويله بما هو ظاهره من إثبات الصفة على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى فهو الحق، ويراجع ما كتبه شيخ الإسلام في "الفتاوى" (٣/ ٥٥).

فنفي هؤلاء الأئمة وغيرهم: «طلب التفسير والتأويل» لا يلزم منه إبطال المعنى، وإنما المراد منه: إبطال التأويل على خلاف الظاهر المتبادر للفهم العربي الصحيح، مع تنزيه الله تعالى عن مماثلة المخلوقين.

فعليه فالتفسير له معنيان: مثبتٌ ومنفي:

المثبت: تفسير التعريف؛ وهو شرح معنى الصفة بما تدل عليه اللغة بمفهوم العرب، ونصوص الوحيين، مع الإقرار والإمرار بلا كيف.

والمنفي: تفسير التحريف؛ وهو صرف اللفظ عن ظاهره بالتأويل فراراً من إثبات الصفة، كما هو حال الجهمية، وهو ما ينفيه أهل السنة فيما تقدم من قولهم في الصفات: «لا تفسّر».

فإن قيل: فما توجيهك لقوله في "تحريم النظر في كتب الكلام" (ص٥٩): «وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ التي لا شك في صحتها ولا ريب في صدقها **وقائلها أعلم بمعناها**، فآمنا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى فجمعنا بين الإيمان الواجب ونفي التشبيه المحرم».

فقوله: «**وقائلها أعلم بمعناها**» أليس هذا تفويضاً؟

يقال: ليس هذا تفويضاً، والمراد أن معناها هو ما تكلم به قائلها، فالله تعالى يريد الاستواء على العرش ولم يرد الاستيلاء، فقال: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥] فلا حاجة إلى أحدٍ يستدرك على الله ويقول: المراد الاستيلاء، فلو أراده الله لقاله.

والنبيﷺ يريد نزول الله تعالى وهبوطه لا نزول أمره ورحمته، فقال: «**ينزل الله في الثلث الأخير من كل ليلة**» فالنص محكمٌ واضحٌ بيِّن، لا يحتاج إلى تفسير.

فعلى هذا؛ يقال في سائر أبواب الصفات: بأن الله تعالى أعلمُ بنفسه من خلقه، فلا حاجة إلى تفسيراتهم، ويُكتفى بما دلّ عليه اللفظ من معنىً تفهمه العرب على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى.

فصل

أما ما استدل به أيضاً على تفويض ابن قدامة بأنه اعتبر أخبار الصفات من المتشابه على طريقة المفوِّضة، وذلك في قوله في "ذم التأويل" (ص١١): «والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار الرسولﷺ نقل مصدق لها مؤمن بها قابل لها غير مرتاب فيها ولا شاك، والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه: أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار الرسولﷺ نقل مصدق لها، مؤمن بها، قابل لها غير مرتاب فيها ولا شاك في صدق قائلها، **ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها، ولا تأولوه**، ولا شبهوه بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئا من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يكتم بالكلية، إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل، **بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا إنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه تارة بالقول العنيف،** وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض، الدال على شدة الكراهة لمسألته.

ولذلك لما بلغ عمرَرضي الله عنه أن صبيغاً يسأل عن المتشابه أعدَّ له عراجين النخل..».

ومثله قوله ابن قدامة في "روضة الناظر" (١/ ٢١٥): «والصحيح: أن المتشابه: ما ورد في صفات الله -سبحانه- مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله، كقوله -تعالى-: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه:٥]، ﴿**بَلْ يَدَاهُ**

﴿مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر:١٤]، ونحوه٧.

فهذا اتفق السلف رحمهم الله على الإقرار به، وإمراره على وجهه وترك تأويله، فإن الله سبحانه ذم المبتغين لتأويله، وقرنهم في الذم بالذين يبتغون الفتنة، وسماهم أهل زيغ».

وليس في هذا الكلام ما يلزم ابن قدامة بعقيدة التفويض، فقوله: «**ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها، ولا تأولوه**» سَبَق الكلام عن مثله، وأن المراد بذلك التأويل الكلامي المذموم الذي يصرف المعنى عن ظاهره الذي يفهمه العربي.

أما قوله: «**بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا إنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه**».

فليس فيه ما يؤخذ منه أنه يرى أن أخبار الصفات من المتشابه، وإنما مراده الكلام عن فساد منهج المؤولة الذين يفرون من الإثبات استبشاعاً لما خَطَر في أذهانهم من توهم «الكيفية» فدل على أن «محكم اللفظ» لا يُصرّف ويؤوَّل بـ«متشابه الكيفية»[1].

---

[1] قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٤٤): «ما من ناف ينفي شيئا من الأسماء والصفات إلا وهو يزعم: أنه قد قام عنده دليل العقل على أنه يدل على التجسيم فيكون متشابها فيلزم حينئذ أن تكون جميع الأسماء والصفات متشابهات وحينئذ فيلزم التعطيل المحض».

ولما حدّث أبو هريرةﷺ بحديث: «**وضع الله تعالى قدمه على النار**» قال طاووس: سمعتُ رجلا يحدث ابن عباس بحديث أبي هريرة هذا؛ فقام رجلٌ فانتقض فقال ابن عباس: «**ما فَرَق من هؤلاء، يجدون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه**» رواه معمر (١١/ ٤٢٣) وغيره.

فهل يقال بأن ابن عباس رضي الله عنهما مفوّض؟ لأنه عدّ خبر القدم من المتشابه؟ أم يقال: إن مراده بذلك المتشابه ما وقع في ذهن ذاك الرجل من إشكال من أحد أمرين:

[١] إما من «**جهله بالمعنى**» الذي لا يعرفه إلا الراسخون فيكون بالنسبة له متشابهاً أو ما يسمى بـ: «**المتشابه النسبي**» وعلى هذا يكون الوقف على: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ [آل عمران: ٧].

قال الإمام ابن القيم في "الصواعق المرسلة" (١/ ٢١٣): «فهو أمر نسبي إضافي فيكون متشابها بالنسبة إليه دون غيره ولا فرق في هذا بين آيات الأحكام وآيات الصفات فإن المراد قد يشتبه فيهما بغيره على بعض الناس دون بعض».

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله في "تيسير العزيز الحميد" (ص٥٠٢): «المراد بالمتشابه، أي: ما يشتبه فهمه على بعض الناس دون بعض، فالمتشابه أمر نسبي إضافي، فقد يكون مشتبهًا بالنسبة إلى قوم بينًا جليًا بالنسبة إلى آخرين».

[٢] وإما «**توهم الكيفية**» مما جعله يفرّ من سماعه، وهذا من: «المتشابه المطلق» الذي استأثر الله بعلمه، وعلى هذا يكون الوقف في الآية على لفظ الجلالة من قوله: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ**﴾ [آل عمران: ٧].

قال شيخ الإسلام في "الرسالة التدمرية" (ص١١٠): «وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله، فلا يعلمه إلا هو ﴿**وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ**﴾ [المدثر: ٣١] وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله».

وأثر ابن عباس آنف الذكر ذكره الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى في "كتاب التوحيد" تحت باب: من جحد شيئاً من الأسماء والصفات، وقول الله تعالى: ﴿**وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ**﴾ [الرعد:٣٠].

فهل الشيخ محمد يرى أن أخبار الصفات «مطلقاً» من المتشابه؟ أم مراده «الكيفية»؟

وعلى هذا فأخبار الصفات، هل يقال: هي من المحكم أو من المتشابه؟

الجواب: إطلاق المتشابه على نصوص الصفات له معنيان كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "بيان تلبيس الجهمية" (٥/ ٤٤٧) أحدهما حقٌ والآخر باطل، وقد أطال رحمه الله تعالى الكلام في هذه المسألة عن أخبار الصفات أهي من المتشابه أم المحكم؟ في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٣).

وقال عن المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه "مجموع الفتاوى" (١٣/ ١٤٤): «ومن قال من السلف إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله فقد أصاب أيضاً، ومراده بالتأويل ما استأثر الله بعلمه مثل وقت الساعة ومجيء أشراطها **ومثل كيفية نفسه** وما أعده في الجنة لأوليائه».

فتأمل: كيف جعل «**كيفية ذات الله وصفاته**» من **المتشابه**، وهذا هو الذي لا يطلب تفسيره وتأويله، ولا الخوض فيه، وعنده يطلب: الإمرار الذي ينص عليه أئمة السنة في عقائدهم.

وقال في "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٠٦): «ثبت أن في القرآن متشابها وهو ما يحتمل معنيين وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب».

فمعنى اللفظ من المحكم، وكيفيته من المتشابه.

وقال عن المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله في "شرح حديث النزول" (ص ٢١): «أرادوا به الكيفية الثابتة التي اختص الله بعلمها؛ ولهذا كان السلف ـ كربيعة، ومالك بن أنس وغيرهما ـ يقولون: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، وهذا قول سائر السلف ـ كابن الماجشون، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم- وفي غير ذلك من الصفات، فمعنى الاستواء معلوم، وهو التأويل والتفسير الذي يعلمه الراسخون، والكيفية هي التأويل المجهول لبني آدم وغيرهم، الذي لا يعلمه إلا الله ـ سبحانه وتعالى».

وقال أيضاً رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤٢٣-٤٢٦): «قول بعض المتأخرين: إن المتشابه آيات الصفات، وأحاديث الصفات، وهذا أيضاً مما يعلم معناه فإن أكثر آيات الصفات اتفق المسلمون على أنه يعرف معناها، والبعض الذي تنازع الناس في معناه إنما ذم السلف منه تأويلات الجهمية ونفوا علم الناس بكيفيته: كقول مالك: «الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة» وكذلك قال سائر أئمة السنة وحينئذ ففرق بين

المعنى المعلوم وبين الكيف المجهول فإن سمي الكيف تأويلا ساغ أن يقال: هذا التأويل لا يعلمه إلا الله كما قدمناه أولا، وأما إذا جعل معرفة المعنى وتفسيره تأويلا كما يجعل معرفة سائر آيات القرآن تأويلا وقيل: إن النبيﷺ وجبريل والصحابة والتابعين ما كانوا يعرفون معنى قوله: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥] ولا يعرفون معنى قوله: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: ٧٥] ولا معنى قوله: ﴿**غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ**﴾ [المجادلة: ١٤] بل هذا عندهم بمنزلة الكلام العجمي الذي لا يفهمه العربي. وكذلك إذا قيل كان عندهم قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [الزمر: ٦٧]وقوله: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾ [الأنعام: ١٠٣] وقوله: ﴿**وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ [النساء: ١٣٤]وقوله: ﴿**رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [المائدة: ١١٩] وقوله: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ**﴾ [محمد: ٢٨] وقوله: ﴿**وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [البقرة: ١٩٥] وقوله: ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ [التوبة: ١٠٥] وقوله: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ [الزخرف: ٣] وقوله: ﴿**فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ**﴾ [التوبة: ٦] وقوله: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا**﴾ [النمل: ٨] وقوله: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ**﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر: ٢٢] وقوله: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ**﴾ [الأنعام: ١٥٨] وقوله

﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] إلى أمثال هذه الآيات، **فمن قال** عن جبريل ومحمد صلوات الله وسلامه عليهما وعن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين والجماعة: أنهم كانوا لا يعرفون شيئا من معاني هذه الآيات بل استأثر الله بعلم معناها، كما استأثر بعلم وقت الساعة وإنما كانوا يقرءون ألفاظا لا يفهمون لها معنى، كما يقرأ الإنسان كلاماً لا يفهم منه شيئا **فقد كذب** على القوم، والنقول المتواترة عنهم تدل على نقيض هذا وأنهم كانوا يفهمون هذا كما يفهمون غيره من القرآن وإن كان كنه الرب عز وجل لا يحيط به العباد ولا يحصون ثناء عليه فذاك لا يمنع أن يعلموا من أسمائه وصفاته ما علمهم سبحانه وتعالى كما أنهم إذا علموا أنه بكل شيء عليم وأنه على كل شيء قدير لم يلزم أن يعرفوا كيفية علمه وقدرته، وإذا عرفوا أنه حق موجود لم يلزم أن يعرفوا كيفية ذاته.

وهذا مما يستدل به على أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل فإن الناس متفقون على أنهم يعرفون تأويل المحكم ومعلوم أنهم لا يعرفون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكمات فدل ذلك على أن عدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه؛ بل يعلمون تأويل المحكم والمتشابه ولا يعرفون كيفية الرب لا في هذا ولا في هذا».

وقال شيخ الإسلام في "الرسالة التدمرية" (ص٩٦): «لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا،

كما أخبر أن في الجنة لحمًا ولبنًا وعسلاً وماء وخمرًا ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظًا ومعنى، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته، فأسماء الله تعالى وصفاته أَوْلى - وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه - أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته».

وقال شيخنا محمد ابن عثيمين في "فتح رب البرية بتلخيص الحموية" (ص ١٠٣) في ردّه على من قال من الجهمية: «آيات الصفات من المتشابه! فقال: نسألهم ماذا يُريدون بالتشابه الذي أطلقوه على آيات الصفات. أيُريدون اشتباه المعنى وخفاءه، أم يُريدون اشتباه الحقيقة وخفاءها؟

فإن أرادوا المعنى الأول -وهو مرادهم- فليست آيات الصفات منه لأنها ظاهرة المعنى، وإن أرادوا المعنى الثاني فآيات الصفات منه، لأنه لا يعلم حقيقتها وكيفيتها إلا الله تعالى، وبهذا عرف أنه لا يصحّ إطلاق التشابه على آيات الصفات، بل لابد من التفصيل السابق».

ومن أنكر من السلف وصف آيات الصفات بالمتشابه؛ مرادهم «معانيها» فهي أخبار محكمة بيّنة المعنى، وأكثر النزاع بين الطوائف إنما هو في «المعنى» إذ يوشك أكثر الطوائف -عدا المجسمة والممثلة- على القول أن «علم الكيفية» من العلم الذي استأثر الله تعالى به.

فصل

أما استدلال المذكور بأن أبا محمد ابن قدامة نقل عبارات عن السلف كالذي سبق نقله عن أبي عبيد القاسم بن سلّام: «ما أدركنا أحداً يفسر هذه الأحاديث ، **ونحن لا نفسرها**».

ثم قال هذا الكاتب: «فهذا يدل على تفويض معناها لأن غيرها من نصوص القرآن قد فسرها العلماء ، فامتناعهم من تفسيرها يعني تفويض المعنى».

فهذا فهمٌ خاطئ، وإن أُسيء الظَّن بأبي محمد ابن قدامة، فقد نطق بمثل ذلك جماعة من السلف -وتقدم ذكر قول بعضهم- فهل يُساء بهم الظن أيضاً، ويقال عنهم مفوضة؟

وكذلك نقل الكاتب قول سعيد بن جبير: «ما لم يعرفه البدريون فليس من الدين» وبه عاب الكاتبُ ابنَ قدامة، وألزمه بعقيدة المفوضة! وهذا من الظلم والجهل، والله المستعان.

وذلك أن هذه الألفاظ «التفسير» و«التأويل» و«المتشابه» نفياً وإثباتاً، ترد على لسان السُّني والبدعي، ولابدّ من معرفة مراد القائل من كلامه الحاضر والباقي، وأصل دينه، **وقد يتكلم الرجلان بالمقالة الواحدة والفرق بينهما في الحكم كالفرق بين الثرى والثريا، ويختلف الحكم عليهم باختلاف منشأ القول والمراد منه**، وقد أوضحتُ هذا كثيراً في رسائل عدة.

فمن قال: «لا أفسّر ولا أؤول أخبار الصفات؟».

لما يجز لأحد موافقته ولا مخالفته حتى يُعرف مُراده، فيقال: إن كنتَ تُريد عدم بيان معناها فهذا باطل، فالصفات معلومة.

وإن كنت تريد عدم الخوض في الكيفية، وردّ علمها إلا الله، فهذا حق، فالكيف مجهول.

قال السفاريني الحنبلي في "لوامع الأنوار البهية" (١/ ٢٣٨): «..«**ولا نفسرها**» ولا نكيفها، فنطلق ما أطلقه الله، ونفسر ما فسره رسول اللهﷺ وأصحابه، والتابعون، والأئمة المرضيون من السلف المعروفين بالدين والأمانة رضوان الله عليهم أجمعين؛ فهذا مذهب سلف الأمة، وسائر الأئمة، والعدول عنه وصمة، والالتفات إلى سواه نقمة».

وبالضدِّ من ذلك من قال: «لابدّ من تفسير أو تأويل أخبار الصفات».

فلا يُقرُّ ولا يُنكر عليه؛ حتى يُعرف مُراده من هذا التفسير والتأويل، لمخالفة المتأخرين للمتقدمين في مفهوم «التأويل» فإن أراد بيان المعنى قُبِلَ قولُهُ، وإنْ أراد صرفَ المعنى عن ظاهره –فراراً من إثبات الصفة– إلى معانٍ بعيدة غير مرادة لم يقبل منه ذلك.

وقد بين هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في أول "الرسالة التدمرية" في كلامه عن معنى «التأويل» وكذلك في كلامه عن قولهم: «هل ظاهر الصفات مراد او غير مراد» وذكر بنحو التقسيم الآنف الذكر.

وهكذا المتشابه نفياً وإثباتاً كما تقدم بيانه.

وعليه: فكلُّ ما ورد عن السلف من النهي عن التفسير مرادهم إما «نفي الكيفية»، أو «التأويل الجهمي المردود» الذي يعطل به إثبات الصفة، وليس مرادهم تفسيرها المعلوم، الذي هو مراد الله تعالى، كما قال الإمام مالك في مقالته الشهيرة: «والاستواء معلوم -أو: غير مجهول-» أي معلوم التفسير والتأويل والمعنى.

فصل

ومما استدل بِهِ ذلك الكاتب أن ابن قدامة نقل قول الإمام أحمد: «نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف، ولا معنى».

قال الكاتب: «وهذا صريح بتفويض الكيف والمعنى».

فيقال: بل ليس صريحاً، وحاشا الإمام أحمد أن يقول بقول المفوِّضةِ ولو في رواية عنه! ونصوصه كلُّها متفقةٌ غير مختلفةٍ في الإثبات للصفات على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى، وتقدم نقل بعض كلام شيخ الإسلام وغيره في تفسير مراد الإمام أحمد.

فإن كان هذا اللفظ «**صريحاً**» في التفويض –كما يزعم هذا الكاتب– فاللوم يقع أولاً على الإمام أحمد –وحاشاه رحمه الله– قبل أن يتهم به من نقله عنه؟

كيف وقد تبين المراد الحق من قول الإمام، ولذا نقله جماعة من أهل العلم والسنة كابن بطة[١] وأبي يعلى[٢] وشيخ الإسلام ابن تيمية[٣] وابن القيم[٤] والذهبي[٥] وسليمان بن عبدالله ابن الإمام محمد[٦] فهل يقول عاقلٌ عارفٌ أن هؤلاء مفوضة بمجرد نقلهم لهذا الكلام؟ سبحان الله العظيم.

---

[١] "الإبانة الكبرى" لابن بطة (٧/ ٥٨).

[٢] "إبطال التأويلات" (ص٤٥).

[٣] "التسعينية" (١/ ٣١٧) "الفتاوى الكبرى" (٦/ ٣٨٧) "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٦٢٣) وغيرها.

[٤] "مختصر الصواعق المرسلة" (ص٤٦٩).

[٥] "العرش" للذهبي (١/ ٢٥٨).

[٦] "المسائل والرسائل النجدية" (٤/ ١٥٥).

فصل

ثم قال الكاتب في أدلة حكمه بالتفويض على ابن قدامة قوله في "ذم التأويل" (ص٢٦): «قوله –أي الإمام مالك– : «**الاستواء غير مجهول**» أي : غير **مجهول الوجود، لأن الله تعالى أخبر به...**».

وليس في هذا ما يوجب تلك التهمة الجائرة، فكلام ابن قدامة واضحٌ بين، وأن خبر أن الله تعالى مستوٍ على عرشه بالغٌ موجود لم يخفَ علينا، قد علمنا به، فما علمنا من الصفات قلنا به، ومما علمنا به من الصفات: الاستواء، فهو غير مجهول الوجود، وهذا تفسيرٌ سليمٌ من تفسيرات قول الإمام مالك رحمه الله تعالى، ومن معانيه: أن الاستواء غير مجهول المعنى، كما جاء في لفظٍ آخر مرويٍّ: «والاستواء معلوم» أي معلوم المعنى.

وقد بتر الكاتب آخر كلام ابن قدامة عن أوله، ونص كلامه كاملاً في "ذم التأويل" (ص٢٦): «وقولهم الاستواء غير مجهول أي غير مجهول الوجود لأن الله تعالى أخبر به وخبره صدق يقينا لا يجوز الشك فيه ولا الارتياب فيه **فكان غير مجهول لحصول العلم به**، وقد روي في بعض الألفاظ: الاستواء معلوم».

والعلم به لا يكون إلا بالإقرار بمعناه، ولهذا ذكر رحمه الله تعالى في كتابه "لمعة الاعتقاد" (ص١٣) قول النبيﷺ: «**وفوق ذلك العرش، والله سبحانه فوق ذلك**» ثم قال: «فهذا وما أشبهه مما أجمع السلف رحمهم الله على نقله وقبوله، ولم يتعرضوا لرده ولا تأويله، ولا تشبيهه ولا تمثيله».

فهل هذا الكلام، وإثبات الفوقية على العرش يكون من مفوّض؟

ومثل قول ابن قدامة قاله قبله أبو بكر الخطيب البغدادي في "عقيدته" وقد نقل كلامه ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص١٥) فقال الخطيب: «فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو **إثبات وجود** لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثباته صفاته إنما هو **إثبات وجود** لا إثبات تحديد وتكييف».

وكذلك ما نقله ابن قدامة (ص٢٥) عن أبي القاسم التميمي قوله: «وإثبات الذات **إثبات وجود** لا إثبات كيفية، فكذلك الصفات.. ».

وكذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية "مجموع الفتاوى" (٤/ ٦): «مذهب السلف رضوان الله عليهم إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها. لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات **إثبات وجود**؛ لا إثبات كيفية **فكذلك إثبات الصفات**».

فالوجود هو بلوغ الخبر، **فحين بلغ فتفسيره هو ظاهر المراد منه بما يليق بالله تعالى، من غير حاجة إلى تفسير آخر**، هذا هو مراد الإمام ابن قدامة ومن نطبق بمثل هذا من أهل السنة، قال رحمه الله في "ذم التأويل" (ص٤٤) معلقاً على قول الشافعي: «آمنت بما جاء عن الله على مراد الله.. »: «وهذه طريقة مستقيمة ومقالة صحيحة سليمة ليس على صاحبها خطر ولا يلحقه عيب ولا ضرر **لأن الموجود منه هو الإيمان بلفظ الكتاب والسنة**، وهذا أمر واجب على خلق الله أجمعين فإن جحد كلمة من كتاب الله متفق عليها كفر بإجماع المسلمين وسكوته عن تأويل لم يعلم صحته والسكوت عن ذلك واجب أيضا بدليل الكتاب والسنة والإجماع ثم لو لم يكن واجبا لكان جائزا بغير خلاف».

فإن قيل:

فما قولك في قوله في "تحريم النظر في كتب الكلام" (ص٥٩): «إذا سَأَلنَا سَائل عَن معنى هَذِه الْأَلْفَاظ، قُلْنَا: لَا نزيدك على ألفاظها زِيَادَة تفِيد معنى، **بل قرَاءَتهَا تَفْسِيرهَا، من غير معنى بِعَيْنِه، وَلَا تَفْسِير بِنَفسِهِ**، وَلَكِن قد علمنَا أَن لَهَا معنى فِي الْجُمْلَة، يُعلمهُ الْمُتَكَلّم بهَا، فَنحْن نؤمن بهَا بذلك الْمَعْنى، وَمن كَانَ كَذَلِك كَيفَ يُسْأَل عَن معنىً وَهُوَ يَقُول لَا أعلمهُ؟ وَكَيف يسْأَل عَن كَيْفيَّة مَا يرى أَن السُّؤَال عَنهُ بِدعَة وَالْكَلَام فِي تَفْسِيره خطأ والبحث عَنهُ تكلّف وتعمق».

أليس قوله: «من غير معنى بعينه» من التفويض؟

فيقال: هو معنى قول عامة أهل السنة: «**أمّروها كما جاءت**» و«**قراءتها تفسيرها**» أي لا يُشتغل بـ: تأويلها بتأويلات الجهمية.

فهذا هو معنى الكلام حينما يكون المعارض: هو المؤول، ولو كان كلام ابن قدامة ساقه في معارضة أهل الإثبات، لقيل بأن هذا اعتراض المفوضة! ولكنّه يعارض به أهل التأويل، وبيّن لهم بأنه لا حاجة لتأويلاتكم، وأن لفظها يغنيها عن مؤوليها.

قال الذهبي في "العلو" (ص٢٥١): «يَعْنِي أَنَّهَا بَيِّنَة وَاضِحَة فِي اللُّغَة لَا يبتغى بهَا مضائق التَّأْوِيل والتحريف».

ويشبه كلام ابن قدامة ما رواه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/ ١٩٨) واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٣/ ٥٨١) عن

عباس بن محمد الدوري، قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، وذكر عنده هذه الأحاديث: «**ضحك ربنا عز وجل من قنوط عباده ، وقرب غِيَرِه**» ، والكرسي موضع القدمين، وأن «**جهنم لتمتلئ فيضع ربك قدمه فيها**» وأشباه هذه الأحاديث؟ فقال أبو عبيد: «هذه الأحاديث عندنا حق يرويها الثقات بعضهم عن بعض إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: **ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا ونحن لا نفسر منها شيئا نصدق بها ونسكت**».

فهل قوله: «ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً نصدق بها ونسكت».

فهل يقال بأن أبا عبيد من المفوضة؟

ومثله ما نقله ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص١٩) عن عيسى بن موسى قال سمعت أبي يقول سمعت سفيان بن عيينة يقول: «كل ما وصف الله تعالى به نفسه في القرآن **فقراءته تفسيره** ولا كيف ولا مثل».

ونقل أيضاً (ص٢٠) عن عباس الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول شهدت زكريا ابن عدي سأل وكيع بن الجراح فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث -يعني مثل الكرسي موضع القدمين- فقال: «أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعرا **يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئا**».

فعليه فإن مراد السلف من «ترك التفسير» هو في مقابل «تأويلات الجهمية المحدثة» فيردون الناس إلى ظاهر اللفظ، وهو معلوم المعنى عند كلّ عربي غنيٌّ

عن التفسير، ويستحيل أن يخاطبنا الله تعالى بكلام لا معنى له نفهمه كما تقدم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

ومما يزيد هذا وضوحاً من كلام ابن قدامة، وأن التأويل المراد الخروج بمعنى الصفة عن معناها المعلوم من اللغة والعرف والنص، ما قاله صريحاً في مسألة الصوت، وأن كلّ صوتٍ مسموع! فقال في "تحريم النظر في كتب الكلام" (ص: ٦٣): «ثم تقول –أي ابن عقيل- بل الصوت هو ما يتأتى سماعه!» فأجاب ابن قدامة بقوله: «**وهذا هو الحد الصحيح، الذي يشهد له العرف**، فإن الصوت أبدا يوصف بالسماع، فتعلق السماع بالصوت كتعلق الرؤية بالمرئيات **ثم ثبت بالخبر الصحيح** إضافة الصوت إلى الله تبارك وتعالى، والنبيﷺ أعلم بالله تبارك وتعالى، وأصدق من المتكلمين؛ الذين لا علم لهم ولا دين ولا دينا ولا آخرة، وإنما هم شر الخليقة الغالب عليهم الزندقة».

فتأمل كيف أخذ معنى الصفة من ثلاثة أمور: الحد اللغوي، والعُرف، والخبر الثابت، وكذلك يقال في كلّ الصفات، بما يليق بالله تعالى من غير تكييف ولا تمثيل.

فصل

ثم نقل الكاتب قول الإمام أبي محمد ابن قدامة في كتابه "ذم التأويل" (ص٢٧) حيث قال: «بلغني عمَّن يذهب إلى التأويل لهذه الأخبار والآيات الاعتراف بأن مذهب السلف فيما قلناه، ورأيت لبعض شيوخهم في كتابه قال: اختلف أصحابنا في أخبار الصفات فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل مع نفي التشبيه عنها وهو مذهب السلف، فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه والحمد لله».

وقال الكاتب: «وهذا الذي يقوله أهل التأويل يعنون به أن السلف مفوضة كما هو معلوم، وقد استشهد ابن قدامة بقولهم فثبت انه يفهم كلام السلف كما يفهمه المؤولة :التفويض».

والجواب: أن هذا غير ظاهر، وإنما مراد ابن قدامة إفساد مذهب أهل التأويل أن بعض أئمتكم يرون بأن مذهب السلف هو «عدم التأويل» ثم بعد ذلك يكون الكلام في مفهوم ذلك المتكلم لمذهب السلف، فمن فهم منه مذهب المفوضة فهو مخطئ، ومن فهم مذهب السلف على ما هم عليه فقد أصاب.

فمدار الكلام في ذلك كالكلام في قول المتأخرين: «مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم!».

فيقال: هذا منكم اعتراف بأن السلامة في مذهب السلف، بغض النظر عن فهمه لمذهب السلف، فإن فهم منه المعنى الحق، فلا ننكر وصفه بالسلامة، وإنما ننكر تقديم مذهب الخلف عليه في العلم والحكمة!

وإن فهم منه معنى باطلاً وهو «التفويض» فينكر عليه فهمه للسلامة التي كان عليها السلف رضي الله عنهم المتضمنة لمعنى «الإقرار مع الإمرار».

فصل

ثم نقل الكاتب قول ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص٣٨): «قولهم –أي أهل الإيمان والرسوخ– ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] كلام يُشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه لعلمهم بأنه من عند ربهم كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده».

فقال الكاتب: «والمتشابه ماذا يكون؟».

ففهم أن قوله: «المحكم المعلوم معناه من عنده» أي لا يعلمه إلا هو! وهذا سوء فهم، فمراده واضح، وهو أن المحكم هو ما علمنا الله معناه، وما علمناه إلا من «**عنده**» من صريح كلامه، وجميل نظامه، بكلام يغني عن بلاغة البلغاء، وفصاحة الفصحاء، فلن يأتي أحدٌ ببيان لوصف الرحمن أجمل ولا أتم ولا أكمل ولا أدق ولا أفضل ولا أبين من كلام الله تعالى عن نفسه، فهذا هو أتم الإحكام، وأجمل الكلام، فلا يعدل عنه إلا تأويلات الجاهلين» و«تحريفات الغالين» و«انتحال المبطلين».

فلذلك قال في تعريف المحكم: «المعلوم معناه من عنده» ولم يقل: «الذي لا يعلم معناه إلا هو» وفرق بين اللفظين، فذاك المحكم الذي علمنا الله معناه، وهذا المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

فصل

ثم نقل الكاتب قول أبي محمد ابن قدامة في "ذم التأويل" (ص٣٩): «ويلزم من هذا أن يكون المتشابه هو ما يتعلق بصفات الله تعالى وما أشبهه دون ما قيل فيه أنه المجمل أو الذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين أو الحروف المقطعة لأن بعض ذلك معلوم لبعض العلماء وبعضه قد تكلم ابن العباس وغيره في تأويله فلم يجز أن يحمل عليه والله أعلم».

ثم قال الكاتب: «فقد جعل نصوص الصفات من المتشابه».

وسبق الكلام عن ذلك، وما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في فرَق بعض الناس من أخبار الصفات، وأنهم يهلكون عند متشابهه، فلا يريد ابن عباس رضي الله عنهما ولا ابن قدامة إلا ما خفي علينا من أمر الصفات وهو «الكيفية» وأما المعنى فمعلوم يفهم من قراءة الآية، ولا يحتاج إلى تأويل يجلي معناها بما هو أتم.

فصل

ثم قال الكاتب في أدلته على تفويض ابن قدامة رحمه الله؛ قوله في الإنكار على التأويل -"ذم التأويل" (ص٤٢)-: «ومن وجه آخر هو أن اللفظة إذا احتملت معاني فحملها على أحدها من غير تعيين، احتمل أن يحمل على غير مراد الله تعالى منها، فيصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ويسلب عنه صفة وصف الله بها قدسه ورضيها لنفسه، فيجمع بين الخطأ من هذين الوجهين وبين كونه قال على الله ما لم يعلم وتكلف ما لا حاجة إليه...».

ثم كرر هذه العبارة فقال -"ذم التأويل" (ص٤٣)-: «أن اللفظ إذا احتمل معاني، فحمله على علم منها، من غير واحد بتعيينه، تخرص وقول على الله تعالى بغير علم وقد حرم الله تعالى ذلك فقال: ﴿**وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٦٩]..».

فيقال: وليس في هذا الكلام من دين المفوضة شيءٌ، ومراده واضح بيّن ولله الحمد، وبيانه:

أن لله تعالى مراداً من أخباره بالصفات، و«**صفة وصف الله بها قدسه ورضيها لنفسه**» ومراد الله تعالى هو ظاهر من نقرأه في نصوص الصفات، بأن الله على العرش استوى وأن الله ينزل كلّ ليلة ونحو ذلك، ونترك التأويلات المحتملة» التي لا يجوز التّخرُّص بها بمجرد احتمال المعنى ولو بدلالة بعيدة، فنتركها كلّها، ونأخذ بما ظهر لنا منها، ونقبله، ونؤمن به، ونجريه على ظاهره، فهذا مراد الإمام، ولهذا لما عورض بإشكال في آية المعية أجاب بنحو ذلك، فقال

رحمه الله "ذم التأويل" (ص٤٥): «فإن قيل: فقد تأولتم آيات وأخبارا فقلتم في قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُم﴾ [الحديد ٤] أي بالعلم ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا.

قلنا نحن لم نتأول شيئاً، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها.

وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقة كان أو مجازاً[1]، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة، كاسم الراوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية، فإن ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة، وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلى دليل، وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي وحقيقة لغوية كالوضوء والطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج، إنما ظاهرها العرف

---

[1] ولا يريد الإمام أنَّ مما يضاف إلى الله تعالى من الصفات ما إضافته إضافة مجاز، وإنما كلامه عن عموم معنى: «ظاهر اللفظ» وأنه يدل على المعنى المتبادر للذهن، ومن ذلك قول: «الله معنا» فتفسيره بمعية العلم هو ظاهر اللفظ لأنه هو المتبادر للذهن الموافق لخبر الشرع ودلائل الفطرة بأن الله تعالى على عرشه، ولم يكن ذلك تأويلاً، فليس فيما يضاف إلى الله تعالى من الصفات ما يحتاج إلى تأويل.

نقل ابن قدامة في كتابه "إثبات صفة العلو" (ص: ١٨٩) عن ابن عبدالبر أنه قال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع، الجهمية، والمعتزلة كلها، والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل منها شيئا على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما ينطق به كتاب الله، وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة، والحمد لله» وكلام ابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ١٤٥).

الشرعي دون الحقيقة اللغوية، وإذا تقرر هذا فالمتبادر إلى الفهم من قولهم الله معك أي بالحفظ والكلاءة... » إلى آخر كلامه.

فتأمل هذا الكلام ما أوضحه، وتأمل قوله في آخره مفسراً للمعية «**بالحفظ والكلاءة**» فهل هذا يناقض نهيه عن التفسير سابقاً؟ أم هو موافقٌ له، وأن التفسير المنهي عنه له معنى، وتوضيح المراد بما أراد الله تعالى له معنى؟

فعليه يكون للتفسير ثلاث معانٍ؛ على مدار كلام القوم ومذاهبهم:

الأول: التفسير المذموم، والذي نفاه السلف، ونهوا عنه، وهو ضربُ الاحتمالات لمعاني نصوص الصفات، وصرف اللفظ عن ظاهره، وسلوك مسلك التأويل، الذي يعطل عن الله الصفة الواجبة له، وينسب لله تعالى ما لم يصف نفسه به، وهذا من القياس الفاسد الذي هو أصل ضلال العالم، ومن ضرب الأمثال لله تعالى كما قال الله تعالى: ﴿**فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: ٧٤] ومن القول على الله بغير علم، قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٣].

والثاني: التفسير الظاهر؛ وهو المتبادر إلى فهم العربي السليم، فهذا أكثر نصوص الصفات، ظاهرة المعنى، جلية الدلالة، تتلى في كلام الله تعالى: محكمة بينة المعنى، وليست من المتشابه، فيكون الموقف منها كما قال غير واحدٍ من السلف: «**قراءتها تفسيرها**» فيفهمونها كما يفهمون قول الله تعالى: ﴿**وَاعْبُدُوا اللَّهَ**

﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦] وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾ [الإسراء: ٣٢]، فكما يفهم من العربي هذه الآيات، ويترجم معناه، كذلك يفهم قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] فكلها ظاهرة المعنى، تفسيرها مدرك بقراءتها وبلوغها للسمع والنظر.

والثالث: التفسير الخاص بالعلماء؛ الذين يستنبطون دلائل المعاني دون غيرهم، فهذا من التفسير المحمود، وفيه قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] بقراءة الوقف على ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

فهذه الثلاثة أنواع من التفسير هي التي تكون بين المكلفين في مقابل خطاب الله تعالى، ويبقى رابع: وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه، فهذا لا يعلمه أحدٌ إلا هو سبحانه وتعالى.

وقد ذكر هذه الأنواع الأربعة ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه ابن جرير(١/ ٧٥) وغيره عنه أنه قال: «التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: وجهٌ تعرفه

العربُ من كلامها، وتفسير لاَ يُعـذر أحـدٌ بجهالتـه، وتفسـير يعلمـه العلـماء، وتفسير لاَ يعلمه إلا الله تعالى ذكره».

خاتمة

ليعلم أن الواجب على من أراد نقد مذاهب الرجال، وأحوالهم: الحكم بالعدل الذي أمر الله تعالى وقال: ﴿**وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ [النساء: ٥٨] وقال تعالى: ﴿**وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا**﴾ [الأنعام: ١٥٢] ومن العدل معرفة منشأ القول وسببه، لاختلاف دوافع الناس وفهومها، ولهذا سأل النبيﷺ حاطب بن أبي بلتعة وقال: «**ما الذي حملك على هذا؟**» فكان لجوابه أثرٌ كبير في الحكم عليه.

ومن العدل معرفة سياق الكلام، وأوله وآخره، واعتبار الزمان والمكان، وحال المتكلم، وفي شأننا الذين نحن فيه: لما كان كلام ابن قدامة ومعاركه كانت ضدّ أهل التأويل، وكانوا أكثر فتنة في زمانه، حتى دخل التأويل إلى الحنابلة وهم كانوا من أبعد الناس عنه، اشتغل الإمام أبو محمد ابن قدامة بإبطاله، وبالغ في التشنيع على أهله، وصنف في ذلك ذم التأويل وكتب رسالته "تحريم النظر في كتب أهل الكلام" يرد بها على أبي الوفاء ابن عقيل، فعندما يقف بعض الناس على كثرة كلامه في هذا الباب، واشتغاله بهدم «التأويل» ربما ظنّ فيه ما هو ضدّ «التأويل» ورأى بأنه «مفوض» إعمالا للنقيض، وأن من أنكر قولاً فهو يرى ضدّه! وضد القول بالتأويل نفيه مطلقاً! وهذا ليس مراد.

وهذا هو غاية فهم أهل الضلال مع من يخالفهم، فالخارجي يرى أن كلّ من خالفه مرجي، والرافضي يرى أن كل من خالفه ناصبي، وهذا كلُّه غير سليم ولا قويم، فكذلك ليس كل من أبطل التأويل يكون مفوضاً.

ومن هذا اتهام شيخ الإسلام ابن تيمية بمذهب النواصب؛ لبالغ ردّه على الرافضة، وغلوهم في الأئمة وآل البيت، وهو من مذهب النواصب بريء رحه الله تعالى.

ومنه اتهام شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب بمذهب الخوارج؛ لبالغ ردّه على المرجئة والمشركين، وإعلان تكفيرهم! وهو -وايم الله- من مذهب الخوارج بريء.

فكذلك وقع هذا الكاتب ومن تبعهم؛ لما رأوا بالغ ردّ الإمام أبي محمد ابن قدامة على الأشاعرة المؤولة ظنوا به عقيدة التفويض، وهو بريء من التفويض.

تم المراد، هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم كتابة هذه الرسالة عام ١٤٢٥هـ، ثم ألحق فيها ما يسر الله تعالى بعد ذلك، والله ولي التوفيق.

وكتب

بدر بن علي بن طامي العتيبي

غفر الله له